**بيان وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة**
**يلقيه سعادة السفير منصور العتيبي**
**في الدورة الثانية لمؤتمر انشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من اسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط**

**نوفمبر 2021**
**الرئاسة**
**افتتاح المؤتمر**

**السيدة ممثلة الأمين العام لشئون نزع السلاح،**
**سعادة الممثلين الدائمين،**
**الزملاء والمشاركين الكرام،**

في البداية أود أن أعرب عن سعادتنا بعقد الدورة الثانية لمؤتمرنا الهام هذا، والذي يهدف الى إخلاء منطقتنا "منطقة الشرق الأوسط" من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، حيث حالت الظروف الصحية التي عصفت جميع انحاء العالم الى تأجيله وبشكل استثنائي العام الماضي.

ولا يفوتني هنا أن أتقدم الى المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، بخالص التهنئة على نجاح الدورة الأولى للمؤتمر تحت القيادة الحكيمة للسفيرة/ سيما بحوس، وأن اثني على الجهود التي قامت بها مع فريقها خلال رئاستهم المؤتمر بكل مهنية، ونرحب بالإعلان السياسي الصادر عنه، وكذلك بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 16 فبراير 2020 بشأن المؤتمر.

كما نتقدم بالشكر للسيدة/ ايزومي نكاميتسو الممثلة السامية لشئون نزع السلاح وباقي أعضاء مكتب شئون نزع السلاح على دعمهم المستمر وتقديم المساعدة في التحضير لعقد هذا المؤتمر.

**الزملاء الأعزاء،**
إن الزخم المتصاعد والذي يتجلى بشكل خاص من خلال اهتمام الدول التي شاركت في الدورة الأولى من مؤتمر انشاء المنطقة وورشتي العمل غير الرسميتين اللتان عقدتا وفقاً لمقرر

الجمعية العامة رقم 73/546 المنشأ للمؤتمر، خلال العامين الماضين، هو زخم واعد وصاعد، حيث أظهرت دول الشرق الأوسط أنها ملتزمة بالمشاركة بفاعلية في هذا المسار، كما يتضح أن تحقيق تقدم للوصول الى هذا الهدف هو أمر ممكن وقابل للتحقق.

وهنا تؤكد بلادي بصفتها دولة الرئاسة الحالية للمؤتمر بأنها ستتبنى وستستمر بتبني مع الدول المعنية المشاركة بالمؤتمر نهجاً مفتوحاً وشفافاً وشاملاً، وبهذا الصدد نحث الدول التي يقع على عاتقها مسؤولية خاصة باعتبارها راعية لقرار الشرق الأوسط الصادر من مؤتمر مراجعة معاهدة NPTلعام 1995 وكذلك باقي دول المنطقة التي لم تشارك لإعادة النظر في موقفها بالمشاركة في دورات المؤتمر، خاصة وأن هذا المسار أثبت أنه لا يستثني أحداً من دول المنطقة ولا يهدف لعزل أي منها أو فرض قيود أو شروط عليها.

**المشاركين الكرام،**

تولي دولة الكويت اهتماماً كبيراً لمكافحة انتشار ونزع الاسلحة بصنوفها المتنوعة، لاسيما الأسلحة النووية، وذلك من خلال مساهماتها الفاعلة في المداولات المعنية بهذه المسائل ومشاركتها وانضمامها في دعم العديد من المبادرات الصادرة من الأمم المتحدة في هذا الشأن، ووفائها بالتزاماتها التي نصت عليها المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وذلك ادراكاً منها لما تشكله الأسلحة خاصة النووية من تهديد للسلم والأمن الإقليمي والدولي.

ونؤكد في هذا الصدد على التزام دولة الكويت بالمشاركة الفعالة في أي مسعى دولي متعدد الأطراف، يهدف إلى مواجهة التهديدات المتنوعة الناشئة عن تلك الأسلحة، وذلك انطلاقاً من موقفها الثابت والراسخ "بأنه لا أمن ولا أمان ولا استقرار الا بنزع السلاح النووي والتخلص منه نهائياً".

تعيد دولة الكويت تأكيدها على ضرورة انضمام إسرائيل الى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير حائز للأسلحة النووية، لا سيما وإنها الطرف الوحيد في منطقة الشرق الأوسط غير المنضم للمعاهدة، والعائق الذي يمنع انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، حيث إن استتباب الأمن والاستقرار في أي منطقة لا يأتي عن طريق امتلاك الأسلحة النووية أو أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

لقد ساهمت دولة الكويت في الجهود التي دفعت بها الدول العربية لتنفيذ قرار عام 1995 وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، فلقد اقر مؤتمر المراجعة عام 2010 بالتوافق خطة عمل لتنفيذ قرار الشرق الأوسط، وكلف المؤتمر الامين العام للأمم المتحدة والدول الثلاث التي تبنت القرار، بعقد مؤتمر لإنشاء المنطقة، ليكون بداية مسار تفاوض لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

إلا أنه وللأسف الشديد لمسنا غياب الإرادة السياسية والجدية من قبل بعض الأطراف المكلفة بعقد المؤتمر ومن إسرائيل تحديداً الوحيده في الشرق الأوسط التي تمتلك الأسلحة النووية، مما أدى إلى إفشال عقد المؤتمر في موعده وتأجيله إلى أجل غير مسمى، ومنع مؤتمر 2015 لمراجعة المعاهدة من التوصل إلى وثيقة ختامية بسبب رفض بعض الدول جميع المقترحات حول تنفيذ قرار الشرق الأوسط.

وقد تعددت المحاولات والجهود الرامية لأنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الأوسط، ومنها مؤتمرنا هذا، أذ يعد أول خطوة عملية وموازية تحققت بعد ما يقارب ربع قرن من اعتماد قرار 1995 لأحياء مسار انشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، كما يشكل إضافة للمرجعيات التي سبق إقرارها في هذا الشأن بما فيها نتائج مؤتمري المراجعة في 2000 و2010، إلا أنه ومع تعدد المحاولات والجهود تلك مازال هدف المنطقة الخالية لم يتحقق.

**المشاركين الكرام،**

إن هدف إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وإخضاع جميع المنشآت والبرامج النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية هو هدف لا تنازل عنه لتحقيق الأمن والأمان والاستقرار في المنطقة، ومن الأهمية بمكان أن نعمل سوياً للوصول إلى هذه الغاية المشتركة ونحن مؤمنون بالنجاح للوصول اليها وامكانية تحقيقها.

حيث اننا جميعاً نتشارك بهدف جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الاسلحة النووية، ذلك الهدف الذي يحقق تجنب دول المنطقة من التعرض لمخاطر استخدام الاسلحة النووية، والمساهمة في منع الانتشار، وتعزيز الثقة وتحسين العلاقات بين دول المنطقة، والمساهمة في الاستقرار والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، فضلاً عن تسهيل وتشجيع التعاون في مجال تنمية الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية سواء في المنطقة أو بين دولها والدول خارجها.

**ختاماً** نتمنى بأن يفضي المؤتمر الى تحقيق المزيد من التقاربات فيما بين الدول المعنية، كما نشدد على ضرورة أن يخرج بنتائج إيجابية واضحة تدعم وتخدم وتعزز إقامة هدفنا المشترك وهو إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، اسوةً بالأقاليم والمناطق التي حققت ذلك بإبرامها معاهدات حظرت تصنيع أو حيازة أو تداول أي من الأسلحة تلك، أذ انه من الواضح أن الجهود المبذولة لإنشاء المنطقة الخالية في الشرق الاوسط لها علاقة مفاهيمية قوية بالتطور التدريجي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة الحالية المختلفة منذ الخمسينيات، مؤكدين على اهمية الاستفادة من تلك التجارب الناجحة.

يصادف هذا اليوم ذكرى اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ونجدد هنا تضامننا ودعمنا الكامل للشعب الفلسطيني لنيل كافة حقوقه السياسية المشروعة واقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية.

**وشكراً جميعاً على حسن الاستماع،**